

لجنة حقوق المرأة
للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط



اجتماع

السبت 6 جويلية 2013

(18:00 - 15:00)

عمّان (الأردن)

محضر

عقدت لجنة حقوق المرأة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعا بعمّان (الأردن) يوم السبت 6 جويلية 2013 برئاسة السيدة سميرة مرعي فريعة، مساعدة رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي، المكلفة بالتشريع والعلاقة مع الحكومة ورئاسة الجمهورية.

وشارك في هذا الاجتماع:

- نائبة رئيسة اللجنة: السيدة عقيلة حشيشي، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري.
- أعضاء اللجنة: السيد Wolfgang GROSSRUCK (النمسا)، والسيدة Maria MUSSINI (إيطاليا)، والسيدة وفاء بني مصطفى (الأردن)، والسيدة إنتصار دقادق (الأردن)، والسيدة أمّنة الفلاح (الأردن)، والسيدة فتيحة بقالى (المغرب)، والسيدة Khadija ARIB (هولاندا)، والسيدة جهاد أبو زنيد (فلسطين)، والسيدة Emilia SANTOS (البرتغال)، والسيدة آسيا النفاتي (تونس)، والسيدة Zeynep Armagan USLU (تركيا)، والسيد Ulrik NILSSON (السويد).
- ملاحظ: السيدة Grace ATTARD، عضو اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية.

- المتدخلون:

• السيدة Ajla Van Heel، خبيرة بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

• السيد علال عوزاني، مستشار الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط.

- اعتذرت السيدة Mulita MULIC، نائبة رئيسة اللجنة وعضو البرلمان الكرواتي.

- لم يشارك أيّ عضو من البرلمان الأوروبي (من بين 9 أعضاء) بما فيهم السيد

Sergio SILVESTRIS، نائب رئيسة اللجنة الذي لم يشارك في أي اجتماع من اجتماعات اللجنة.

وقبل بداية الاجتماع دعت السيدة سميرة مرعي فريعة أعضاء اللجنة إلى تلاوة الفاتحة

على المرحوم إبراهيم أبو عيَّاش، نائب رئيس لجنة الطاقة سابقا والعضو الفلسطيني الذي

توفي في بداية شهر جوان 2013.

وتناول الاجتماع النقاط التالية:

- النقطة 1: المصادقة على مشروع جدول الأعمال:

تمّت المصادقة على مشروع جدول أعمال اللجنة مع إضافة البند الذي اقترحتة رئيسة

اللجنة والمتعلق بـ "أوضاع المرأة السورية في مخيمات اللاجئين بالأردن".

- النقطة 2: تبني محضر اجتماع اللجنة المنعقد يوم 11 أفريل 2013 ببروكسال:

تمّت المصادقة على محضر الاجتماع دون تعديل.

- النقطة 3: بيان السيدة سميرة مرعي فريعة رئيسة اللجنة:

- رحبت رئيسة اللجنة بالمشاركين، وتوجهت بالشكر للسيد سعد هايل سرور، رئيس

مجلس النواب الأردني ورئيس الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط على قبوله عقد

هذا الاجتماع بعمّان.

- أكدت على أهمية موضوع "المرأة وخلق فرص العمل" خاصة في هذه الفترة التي

تعيش فيها أغلب بلدان الضفتين صعوبات اقتصادية أثرت سلبا على تشغيل المرأة. وتمثل

مسألة العمل في البلدان الأورو- متوسطة اليوم أهم التحديات المطروحة، حيث لا يزال نصيب المرأة من سوق الشغل ضعيفاً جداً رغم التقدم الطفيف الذي سُجل خلال السنوات الأخيرة، وبينت أنّ المرأة هي الأكثر تعرضاً للآزمات الاقتصادية في المنطقة، كما أنّ السياسات الوطنية للتشغيل تشكو من عديد النقائص.

- أعلنت أعضاء اللجنة بمشاركتها في المؤتمر الافتتاحي لإطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط حول "النساء الشابات: سيدات الأعمال" يوم 30 أفريل 2013 ببرشلونة وهو مشروع هام يتم تنفيذه ما بين شهري ماي ونوفمبر 2013 مبدئياً في أربعة دول وهي المغرب والأردن وفلسطين وإسبانيا.

- قدمت ملخصاً لنتائج مشاركتها في اجتماع المكتب الموسع الذي انعقد صباح نفس اليوم، مؤكدة أنها طلبت من المكتب تقديم توضيحات بخصوص كيفية توزيع أعضاء الجمعية على اللجان ومن بينهم لجنة حقوق المرأة، وذلك بعد التنقيح الأخير للنظام الداخلي الذي أصبحت بموجبه كل لجنة تضم 56 عضواً (28 لكل ضفة)، وتساءلت عن الطريقة الجديدة لتوزيع هؤلاء الأعضاء خاصة وأنه لا يمكن تمثيل جميع البرلمانات الوطنية للاتحاد الأوروبي في كل اللجان؟

- ثم قدمت ملخصاً لقرارات المكتب الموسع، ومن أهمها.

أولويات الرئاسة الأردنية للدورة 2013-2014:

قدمت الرئاسة الأردنية أولويات الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط كما يلي:

- عملية السلام في الشرق الأوسط.
- المياه والطاقة المتجددة والبيئة.
- حقوق الإنسان والديمقراطية.
- حوار الثقافات والحضارات.
- تعزيز دور النساء.
- البعد البرلماني للجمعية صلب الاتحاد من أجل المتوسط.

نتائج زيارة وفد إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين بجنوب الأردن:

بينت رئيسة اللجنة أنّ المكتب الموسع تطرق إلى نتائج الزيارة التي قام بها وفد إلى مخيم الزعتري بجنوب الأردن والتي خلصت إلى النتائج التالية:

- الأوضاع المتردية للاجئين السوريين في هذا المخيم من سوء تغذية ونقص المياه وكثرة الأمراض ونقص الرعاية الصحية، إلى جانب حالات الاغتصاب والإجهاض وغيرها من المآسي التي يعاني منها المقيمون في المخيم وخاصة المرأة.

- تأكيد رئيس مجلس النواب الأردني أنّ عدد اللاجئين بلغ قرابة 140 ألف لاجئ دون اعتبار بقية المخيمات، وهو عدد ضخم أثر سلباً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، وطلب من الدول الشقيقة والصديقة تقديم المساعدة للسلطات الأردنية لتمكينها من تجاوز هذه الأزمة التي لا يمكن لأحد أن يتنبأ متى وكيف ستنتهي.

وفي هذا الإطار أفادت رئيسة اللجنة أنها اقترحت على المكتب الموسع إضافة بند إلى جدول أعمال لجنة حقوق المرأة يتعلق بأوضاع المرأة السورية في مخيم الزعتري للاجئين معبرة عن أسفها لما آلت إليه الأوضاع في المخيم وانعكاساتها السلبية على النساء والأطفال، وأكدت على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته وإيجاد حلّ للأزمة السورية.

- النقطة 4: متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الصادرة خلال دورة بروكسال 2013:

- مداخلة السيدة Ajla Van Heel، خبيرة بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا:

قدّمت السيدة Ajla Van Heel خطة عمل متكونة من 6 مراحل لتحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب الانتخابية وهي:

1. الحقوق الدستورية: تضمين الحقوق المدنية المتساوية للمرأة والرجل، بما في ذلك حق التصويت وحق الترشح للانتخابات.

2. النظام الانتخابي: إصلاح هيكل النظام الانتخابي. إن وجود التمثيل النسبي مع حجم كبير للدوائر الانتخابية يضاعف فرص النساء.

3. الحصص القانونية: مراجعة القوانين التي تحكم عملية انتقاء المرشحين بجميع الأحزاب.

4. قوانين الأحزاب وإجراءات الانتخاب: مراجعة إجراءات انتخاب المرشحين داخل الأحزاب عن طريق الحصص والأهداف المشار إليها في ميثاق الأحزاب ولوائحها الداخلية.

5. تنمية القدرات: تقوية مؤهلات وموارد النساء المرشحات للمناصب القابلة للانتخاب، مع وجود المبادرات الحزبية والإعلامية، وبالتعاون مع منظمات غير حكومية، بما في ذلك شبكات المعرفة وبرامج إرشادية ودورات تدريب المؤهلات، ومع تمويل النساء المرشحات.

6. الإصلاحات البرلمانية: إصلاح الأحكام والإجراءات الداخلية في البرلمان، بما في ذلك المرافق وظروف العمل المتوفرة لدى أعضاء البرلمان، على سبيل المثال اللوائح التي تنظم ساعات وأيام الدوام، والأحكام المستخدمة في عملية الانتخاب إلى المناصب القيادية، إلى جانب اللوائح الخاصة برعاية الأطفال.

وعلى إثر هذه المداخلة دارت نقاشات ثرية بين أعضاء اللجنة تركزت بالخصوص حول مسألة الكوتا وهل هي شرط ضروري لبلوغ التنافس بين المرأة والرجل في مراكز القرار أم يجب الاعتماد على الكفاءة؟ وخلص المشاركون إلى اعتبار الكوتا إجراء مؤقت يجب أن يتدعم بشرط الكفاءة حتى نتجنب المحسوبية.

- النقطة 5: تبادل وجهات النظر حول موضوع "المرأة وخلق فرص العمل":

- السيدة سميرة مرعي، رئيسة اللجنة:

قدّمت رئيسة اللجنة هذا الموضوع، وطلبت من أن يتركز النقاش على المحاور التالية:

- ما هو واقع تشغيل المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية؟
- كيف يمكن إدماج المرأة في الدورة الاقتصادية وتمكينها من خلق فرص العمل؟
- ما هو دور المرأة البرلمانية في التصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجال التشغيل؟
- كيف يمكن أن ندعم الشراكة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط؟

- السيد علاّل عوزاني تهامي، مستشار الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط:
قدّم السيد علاّل عوزاني تهامي مداخلة في الموضوع بين فيها انه من بين أولويات الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط تعزيز مكانة المرأة في جميع المستويات خاصة النهوض بالتشغيل وخلق الوظائف بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

ومن بين المشاريع التي تهم تشغيل المرأة:

- الفتيات كرائدات أعمال.

- صقل مهارات الفتيات من أجل التوظيف.

- دعم تمكين المرأة.

وبخصوص كيفية اعتماد المشاريع، بين أنّ الأمانة العامة تتلقى مقترحات وتختار المشروع المناسب بناء بعد موافقة الدول الأعضاء ثم يتم ترويجه لمحاولة الحصول على التمويل الضروري لبعث المشروع.

- النقاش:

إثر مداخلة السيد علاّل عوزاني دار نقاش كما يلي:

- الدعوة إلى إعطاء الأولوية لتشغيل النساء في الريف.

- التنصيص في الدساتير على مكانة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تمت المصادقة عليها وخاصة الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية رقم 111 للقضاء على أشكال التمييز في الاستخدام والأجور، والاتفاقية رقم 100 لمنظمة العمل الدولية.

- التنصيص على عدم دستورية أية قوانين ضد المرأة واعتبارها باطلة ولا ترتب أثرا قانونيا.

- عدم صياغة تشريعات تقلل من فرص العمل للنساء مثل منعها من مهن معينة أو في أوقات معينة.

- سن نصوص قانونية واضحة تتعلق بمنح إجازات الأمومة وإجازات الرعاية الأبوية وإجازات الرضاعة وغيرها.

- إنشاء فضاءات لرعاية الأطفال داخل أماكن العمل.

- زيادة التمويل المخصص للمشاريع الصغرى والمتوسطة الموجهة للنساء خاصة في الأرياف.
- إدراج الأنشطة غير مدفوعة الأجر (كرعاية الأطفال والمسنين) ضمن الناتج المحلي الاجمالي للدول.
- أهمية الحماية الاجتماعية للنساء اللاتي يعملن في الأعمال الهشة.
- اقتراح إحداث مرجع للتجارب الناجحة في مجال تشغيل النساء للاستفادة منها والنسج على منوالها في دول أخرى.
- ربط الصلة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة حقوق المرأة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
- دفع التعاون والشراكة بين بلدان الشمال والجنوب في مجال التكوين المهني للمرأة والتشغيل والرفع من نسبة الدعم والتمويل الأوروبي لتحقيق برامج تكوين ناجحة لفائدة النساء خاصة اللاتي حرمن من التعليم.
- تكوين النساء صاحبات الشهادات العليا لتسهيل دخولهن في سوق الشغل، والاتجاه أكثر نحو التعليم التقني ومحاولة الملاءمة بين التخصصات في الجامعات ومتطلبات سوق الشغل.
- تشجيع المقاولات النسائية الصغرى والمتوسطة أمام تعذر إسناد القروض بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.
- إحداث صندوق لدفع أجور للنساء ربات البيوت.
- وبعد النقاش وتبادل الآراء، تمّ الاتفاق على أن تتولى رئاسة اللجنة إعداد مشروع استمارة أسئلة «questionnaire» في مجال تشغيل المرأة وتوجيهها لأعضاء اللجنة قصد إثرائها وتعميرها.

- النقطة 6: تبادل وجهات النظر حول البند الإضافي المتعلق بأوضاع المرأة في مخيم

الزعتري للاجئين السوريين:

- التأكيد على أنّ المرأة أكثر الفئات تضررا من نشوب النزاعات والصراعات حيث يتم استخدامها كأداة حرب وما لها من آثار سلبية (جسدية وجنسية ونفسية واجتماعية).

- التذكير بالمراجع القانونية المتعلقة بحماية النساء في ظل النزاعات والصراعات المسلحة، ومنها: القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1820 لسنة 2008 الذي اعتبر العنف الجنسي المرتكب أثناء الصراع وما يترتب عليه من آثار يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين بالإضافة إلى نصوص اتفاقية جنيف لسنة 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة وبروتوكولاتها الاضافية لعام 1979.

- تامين الجهود الكبير الذي تقوم به السلطات الأردنية لتحسين أوضاع اللاجئين السوريين والتأكيد على ضرورة الدعم الدولي للأردن لمواجهة هذه الأزمة.
- الاشارة إلى أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الذين يمرون بظروف صعبة والدعوة إلى إيلائهم أهمية اللازمة.

- الاشادة بالجهود الذي قامت به تونس خلال احتضانها لعدد كبير من اللاجئين خلال الثورة الليبية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها تونس في تلك الفترة.

- اقتراح التوصيات التالية:

• ضرورة تشريك النساء في جميع مراحل العدالة الانتقالية وخاصة مراحل مفاوضات السلام والحل النهائي.

• ضرورة تقديم المجتمع الدولي لكافة أشكال المساعدة والدعم للنساء اللواتي يقعن ضحايا للنزاعات.

• التعامل مع جرائم الاغتصاب والدعارة القسرية والاستعباد الجنسي والحمل والتعقيم القسري كجرائم ضد الانسانية وجرائم حرب وفقا للمحكمة الجنائية الدولية.

- الاتفاق على أن تتولى النائبة الأردنية تقديم عرض خلال الاجتماع القادم للجنة يتعلق بوضع اللاجئين السوريين في الأردن.

- تم تكليف فريق لمتابعة أوضاع المرأة في مخيم الزعتري للاجئين السوريين وإعلام اللجنة بالمستجدات، ويتألف الفريق من:

- السيدة وفاء بني مصطفى (الأردن).
- السيدة فتيحة بقال (المغرب).
- السيدة جهاد أبو زنيب (فلسطين).
- السيدة خديجة عريب (هولندا).

كما اقترح الوفد الأردني أن تناقش اللجنة خلال اجتماعها القادم موضوع "أوضاع النساء في ظل النزاعات المسلحة".

وفي هذا الإطار عرضت رئيسة اللجنة فكرة أن يكون هذا الموضوع بندا قارا في جداول أعمال الاجتماعات القادمة للجنة نظرا لما تشهده المرأة من انتهاكات متواصلة بسبب النزاعات والصراعات المستمرة في عدد من بلدان المنطقة، فوافق أعضاء اللجنة على هذا الاقتراح.

- تاريخ ومكان الاجتماع القادم:

في نهاية الاجتماع أعلنت رئيسة اللجنة الأعضاء بإمكانية عقد الاجتماع القادم بمقر الاتحاد من أجل المتوسط ببرشلونة خلال خريف 2013.